مناطق تخفيف التصعيد... وجبهة النصرة تعارض بشدة وقف إطلاق النار، ولذلك يجب القضاء عليها».
وأضاف أن «هناك تعاوناً وثيقاً مع القوات الحكومية، ويرتبط مستشارونا بجميع الوحدات (العسكرية) تقريباً... هم يخططون لعمليات قتالية ويساعدون على قيادة تلك الوحدات ويقومون بمهماتهم القتالية»، موضحاً أن عمل هؤلاء المستشارين هو أحد الأسباب وراء الحفاظ على القواعد العسكرية في طرطوس وحميميم، إلى جانب «حماية مصالح روسيا الخاصة في الشرق الأوسط».
التأكيد الروسي لأهمية العمليات ضد «جبهة النصرة» ترافق باتهامات متجددة للقوات الأميركية العاملة في سوريا، بالسماح بنشاط «داعش» ضمن مناطق نفوذها. إذ قال غيراسيموف إن عناصر من التنظيم يخضعون للتدريب في قاعدة التنف العسكرية الأميركية، قرب الحدود العراقية والأردنية، مشيراً إلى معسكر تدريب يرعاه «التحالف الدولي» في منطقة الشدادي في ريف الحسكة، ويضم «مسلحين هم في الواقع أعضاء في داعش، لكن جماعاتهم تحمل أسماء مختلفة». ولفت إلى أن وزارة الدفاع الأميركية «فشلت حتى الآن» في تقديم تفسير لإبقاء وجودها العسكري في قاعدة التنف بعد هزيمة «داعش».
في المقابل، جدد «التحالف» عبر بيان رسمي، تأكيده أنه يحارب «داعش» انطلاقاً من التنف، وأوضح أنه بالتعاون مع «مغاوير الثورة» هاجموا «كهوفاً يستخدمها داعش، في جنوب شرقي سوريا»، من دون أن يحدد المنطقة بالتحديد. وفي حصيلة جديدة أصدرها «التحالف» لعدد مقاتلي «داعش» في كل من سوريا والعراق، قال إنه لم يبقَ سوى أقل من ألف من عناصر التنظيم، وهو ثلث العدد التقديري لهم (وفق التحالف) قبل أقل من ثلاثة أسابيع فقط. ومن دون أن يوضح أين قتل ما يزيد على ألفي عنصر من التنظيم خلال هذه المدة القصيرة، اعتبر «التحالف» في بريد إلكتروني لوكالة «رويترز»، أن ذلك مرده إلى «التزام التحالف والكفاءة التي أثبتها شركاؤنا في العراق وسوريا»، مضيفاً أن هذا الرقم لا يشمل مناطق في غرب سوريا تحت سيطرة الحكومة السورية.
ومع تطور العمليات في منطقة إدلب ومحيطها، عاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لتصعيد خطابه ضد نظيره السوري بشار الأسد. وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، في تونس، إنه «لا يمكن أبداً مواصلة الطريق مع بشار الأسد في سوريا. لماذا؟ لأنه لا يمكن المضي مع شخص قتل قرابة مليون مواطن من شعبه... أقولها بصراحة تامة، الأسد إرهابي، مارس إرهاب الدولة»، مضيفاً أن الاستقرار «لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسد». وبينما لفت إلى أن «الشمال السوري سُلِّم للإرهابيين على شكل حزام»، قال إن «القرارات التي ستصدر من (أستانا وجنيف)، يجب أن تمنح الشعب السوري حق اتخاذ قراره بشأن مستقبله». واستجلب التصعيد التركي، رداً من وزارة الخارجية السورية، إذ اعتبر مصدر رسمي في الوزارة أن أردوغان «يتحمل المسؤولية الأساسية في سفك الدم السوري وما عدوانه ودخول قواته إلى الأراضي السورية إلا أحدى صور هذا الدعم للإرهاب التكفيري وتأكيد لأطماعه التوسعية». وأضاف أن «جنون العظمة وأوهام الماضي التي تسكن داخل أردوغان جعلته ينسى أن إمبراطوريته البالية قد اندثرت إلى غير رجعة».
(الأخبار)

> هاجم أردوغان الأسد من تونس واتهمه بممارسة «إرهاب الدولة»

المتصلين ليسوا الخاطفين نفسهم، بل مجرد مبتزين يعرفون معلومات عامة عن فقد ابنهم. وفي مجمل الحالات، لا يكون الوقت لمصلحة الأهالي، إذ تنتهي القضية بإفلات المتصل من العقاب، عبر تخلصه من بطاقة الخط الخلوي، قبل الوصول إليه.

مسلح خاطف... وموال يبتز

ولا يخفى على أحد استخدام المسلحين للمخطوفين لديهم في أعمال حفر الأنفاق، ما يعني الإبقاء على أقوياء البنية منهم، مهما ساءت حالتهم الصحية. ولعل المعلومات المتناقلة عن تصفية أعداد كبيرة من المخطوفين، قبيل تسليم المسلحين مناطق عدة وخروجهم منها عبر تسويات مع الدولة السورية، فيها من الاستفزاز لمشاعر الأهالي ما يكفي. يقول زيد، موظف ثلاثيني: «القصة لا تتمثل في أني أريد أبي حياً. نحن نريد المصالحة والتسويات وإنهاء الصراع. إنما أن ينجز هذا على حساب مفقودينا! الملف الإنساني لدينا لا يشغل بال الدولة. يكفي أن تنشر حكمتها لتسوية أوضاع المسلحين وعودتهم إلى حضن الوطن». ويضيف بقهر على والده المفقود: «حضن الوطن لا يتسع لوالدي وغيره من المخطوفين الأبرياء». قصة والد زيد تشبه في بعض تفاصيلها ما جرى مع حسّان، المقاتل في إحدى المجموعات الرديفة المدافعة عن حقل شاعر، شرقي حمص، الذي فقد الاتصال به خلال معارك المنطقة قبل عامين. وكان من الواضح استيلاء المسلحين على هاتفه، ليتبيّن من مراقبة خط الاتصالات أن الهاتف موجود في إحدى مناطق ريف سلمية الواقعة تحت سيطرة مسلحي «داعش». وبعد أشهر، جاء اتصال إلى عائلة حسان من رقم هاتف غريب يطلب فدية مقابل تسليم معلومات عن المفقود. المبلغ المطلوب مبدئياً تعبئة خطوط هاتفية بمبلغ 500 ألف ليرة. وبعد تقديم عائلة المفقود طلب مراقبة للخط المتصل، تبيّن أن المتصل موجود في شارع في مدينة حمص، وهو مصنف من المناطق الآمنة طوال الحرب. وعلى اعتبار أن عائلة حسان لم تسقط في الفخ، وطلبت سماع صوت ابنها، فقد عمد المتصل سريعاً إلى التخلص من شريحة الخلوي. ويشير عسكريون عدة من العاملين في المنطقة التي فقد فيها أثر حسان ورفاقه، أنه استشهد غالباً، وسط معلومات متناقلة عن العثور على مقابر جماعية في أراضٍ تابعة لبلدتي التوينان وعقارب، في ريف سلمية.

> تغيب أجوبة كثيرة عن المفقودين مع إنجاز ملفات مصالحة محلية

أسعار المعلومات!

«هناك الكثير من الساعين إلى معرفة معلومات عائلية أو شخصية عن المفقودين لاستعمالها في ابتزاز أهلهم»، يقول سعيد. الشاب الثلاثيني الذي فقد قريبه عدنان المقاتل في إحدى المناطق يعي جيداً ألعاب الابتزاز الدائرة في البلاد، غير أن والدة المفقود دفعت الكثير في محاولة معرفة مصير ابنها. يقول سعيد: «أحد وجهاء منطقة قريبة لمكان فقد أثر قريبي، ذكر حاجة عدنان إلى ملابس داخلية، ريثما يجد طريقة لاستعادته، عبر وساطات أهلية. وطلب 100 ألف ليرة لإيصال هذه المستلزمات إليه، بحجة تكاليف سيدفعها بنفسها». كثر اتبعوا الأسلوب ذاته، كطلب تحويل أرصدة إلى خطوط هاتفية، حتى اكتشفت العائلة بمحض المصادفة أن ابنها في أحد سجون «جبهة النصرة»، ويخضع لدورة استتابة وتحفيظ القرآن. قبل أن تصل تسجيلات صوتية أخيراً لابنهم ينفي فيها تواصل أي كان معه، وانتظاره مع رفاقه تبادلاً ما، عبر وساطة دولية، للحصول على حريته. الأخبار الأخيرة وضعت أم عدنان أمام أوجاع جديدة، على الرغم من فرحها بحياة ابنها. «ترى متى يغير الجلّاد رأيه ويقضي على ابني؟» يقول لسان حالها، أسوة بأمهات مفقودين آخرين يطالبن الدولة بإطفاء نارهنّ ووضع حد لمآسيهن.

مقالة

صلاح عيسى متمرداً

عبدالله السناوي*

النيل لا ينسى كما كنا نظن. هكذا أنشد - ذات قصيدة - الشاعر الفلسطيني محمود درويش مأخوذاً بقدرة الذاكرة العامة المصرية على إزاحة الركام من فوقها في لحظة تنوير واحدة. قد تبْهت الذاكرة العامة بتقادم السنين وتغيّر المسارح السياسية وتناقض الرجال والأدوار، لكنها لا تمحى ويستحيل إنكارها.
عندما رحل الكاتب الصحافي صلاح عيسى، بدا لافتاً ذلك الإجماع الواسع على الأدوار التي أداها والمعارك التي خاضها في ثمانينيات القرن الماضي. كانت «الأهالي»، التي تحمّل مسؤوليتها التحريرية لسبع سنوات بعد اغتيال الرئيس الأسبق أنور السادات عام 1981، أكثر الصحف المصرية نفوذاً وتأثيراً واحتراماً، وكان نجمها الأول بلا منازع. في نهايات عصر السادات، صدرت «الأهالي» كصحيفة معارضة برئاسة تحرير الكاتب الصحافي محمد عودة، غير أن أغلب أعدادها صودرت قبل توزيعها بقرارات من محاكم الأمور المستعجلة، حتى اضطرت إلى تخصيص عدد كامل لنشر برنامج حزب التجمع اليساري الذي تصدر عنه، للإفلات من مقصلة المصادرة. بعد حادث الاغتيال، اختلفت البيئة السياسية بانتقال السلطة إلى حسني مبارك الذي تعلّم من حادث المنصة ضرورة أن يفسح مجالاً أوسع للحريات الصحافية.
أتيحت الثغرة التي تبدّت في بنية النظام، لـ«الأهالي» كما غيرها، لكنها وجدت في نفسها الشجاعة الكافية لتحمل مسؤولية توسيع هامش المعارضة إلى حدود غير معتادة. وقد حظيت - في المقابل - بثقة الرأي العام ووصل توزيعها إلى ما يتجاوز الـ 150 ألف نسخة، وهو رقم يكاد يقترب من نصف ما يوزع الآن من الصحف مجتمعة (وهذه مأساة مروّعة بكل حساب مهني وسياسي في بلد عريق مثل مصر).
في تلك الأيام من الثمانينيات، تبدّت ظاهرة غير مألوفة حيث كانت أعداد كبيرة من المواطنين تنتظر نسخ «الأهالي» مساء كل ثلاثاء عند مقر مؤسسة «الأهرام»، حيث تطبع لقراءتها من دون انتظار لصباح اليوم التالي. بقدر مهنيتها وحرفيتها وعمق نقدها لجوهر السياسات المتبعة من الانفتاح الاقتصادي إلى الصلح مع إسرائيل وانتهاكات الحريات العامة، اكتسبت شعبيتها وصدقيتها.
كانت مقالاته الأكثر قراءة، فأسلوبه سلس وساخر، وخاصة بابه الشهير «الإهبارية»، والتعبير مزيج مركب من أسماء الصحف الرسمية الثلاث «الأهرام» و«الأخبار» و«الجمهورية». وقد جرت عليه آراؤه الكاشفة لمستويات الابتذال والنفاق هجوماً متصلاً على صفحات تلك الصحف. بعض سحر أسلوبه يعود إلى بنائه الروائي، وهو قد بدأ حياته كاتباً للقصة القصيرة. وأغلب سره في نظرته التاريخية المتعمقة، وهو من الكتّاب المصريين المعدودين الشغوفين بالتاريخ الحديث وأسراره، الذي هو موضوع كل كتبه، مثل «الثورة العرابية». ينسب إليه الكشف - بالتحقيق والدراسة - عن نص دستوري شبه مجهول، جرت صياغته عام 1954، لكنه لم ينفذ، تحت عنوان صادم: «دستور في سلة القمامة».
كما ينسب إليه إعادة قراءة وقائع قديمة بحس روائي وتاريخي وسياسي واجتماعي يصعب أن يتوافر لغيره، بعضها من داخل القصور الملكية وبعضها الآخر من أرشيف المحاكم بحثاً في التاريخ الاجتماعي كقضية «ريا وسكينة» الشهيرة. عند مطلع الثمانينيات، بدا الشاب صلاح عيسى مهيّأً تماماً بكفاءته المهنية ووضوح مواقفه لتصدر المشهد في ذلك الوقت، وفي سجله أربعة اعتقالات، لكل منها مغزى ورسالة. في بواكير الصبا في الستينيات، جرى اعتقاله لأول مرة بتهمة الانضمام إلى أحد التنظيمات السرية. بحكم الانتماء لأسرة ريفية فقيرة، وجد نفسه في الانحياز السياسي إلى اليسار. وبحكم طبيعة النظام، أدخل بعض أنصاره الطبيعيين خلف قضبان السجون. كانت تلك إحدى التراجيديات الكبرى في التاريخ المصري الحديث حيث دافع اليساريون، الذين سجنوا في الخمسينيات والستينيات، عن التجربة الناصرية بعدما انقضت أيامها وبدأت الثورة المضادة أوسع هجوم عليها.
وقد كتب صلاح عيسى على الصفحة الأخيرة من «الأهالي» مقالاً، أخذ عنوانه من قصيدة لشاعر العامية المتمرد أحمد فؤاد نجم: «كل الجراح طابت»، معبّراً عن تقديره الكبير لجمال عبد الناصر، الذي أعاد اكتشافه تحت وطأة الحملات عليه، رغم ألم السجن ومحنته. لم تكن مصادفة تلك الصداقة التي جمعت بين عيسى ونجم، نفس التجربة الشعورية، نفس العتاب لعبد الناصر والانحياز إليه بعد غروب «يوليو». نفس المناهضة لسياسات السادات، التي وصلت إلى ذروتها عام 1977 في انتفاضة الخبز والزج بهما - مجدداً - خلف أسوار المعتقل.
بدا الأمر متسقاً - في الاعتقال الثاني - فهو يناهض السادات بكل سياساته وخياراته، والأخير لا يطيق اليسار بكل تياراته وجماعاته ودأب على وصفهم بـ«الأرازل». في كتابه «مثقفون وعسكر» (1985)، راجع تجربة «جيل الستينيات»، الذي انتمى إليه في ظل حكم عبد الناصر والسادات، وسجل شهادات لها قيمة فكرية كبيرة.
«... عاش جيلنا تجربة عريضة ومريرة... ولست سوى شاهد واحد، يقف في شرفة واحدة، وما أكثر الشرفات وأكثر الشهود في عمر هذا الجيل الغريب» - كما كتب في مقدمته، التي حملت عنواناً يعبّر عن شخصيته في ذلك الوقت: «خروج عن النص». الخروج عن النص جوهر فكرة التمرد. قد تختلف الأزمان والمواقف، لكن للتاريخ حرمته. في عالمنا العربي، الاختلاف في الرأي يفسد للود كل قضية. غير أن ذلك لم يمتد - في حالته - إلى أي نيل من كفاءته المهنية وإخلاصه حتى النهاية لقضية الحريات الصحافية، وخاصة إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر وفق الالتزام الدستوري.
كان آخر مقال كتبه على صفحات «المصري اليوم»: «أين اختفت مشروعات قوانين تحرير الصحافة والإعلام»، وآخر جملة كتبها «إن هناك رائحة كريهة تحدث في الدنمارك»، مستعيراً التعبير الشكسبيري الشهير في مسرحية «هاملت».
بسبب تمرده السياسي، تعرّض للفصل عندما قرر السادات، وهو عائد من زيارة الرئيس الروماني شاوشيسكو، أحد عرابي التسوية مع إسرائيل، أن يفصل معارضيه في الصحافة المصرية، غير أن الفصل لم يطل سوى اثنين: صلاح عيسى من الجمهورية، وكنت أنا الآخر من «وكالة أنباء الشرق الأوسط» في أول عهدي بالصحافة عام 1978.
بجسارة الموقف من «كامب ديفيد»، وجد نفسه - مرة ثالثة - معتقلاً في سجن القلعة بتهمة لم يستسغها ولم يتقبّلها واعتبرها عاراً على النظام لا يمحى: «العداء لإسرائيل».
كان ذلك في الأسبوع الأخير من يناير 1981 ورافقه إلى المعتقل الخبير البارز في الشؤون الأفريقية حلمي شعراوي متهمين بالتظاهر أمام الجناح الإسرائيلي بمعرض القاهرة الدولي للكتاب وتوزيع بيان يحرّض على مقاطعته، بينما من شاركوهم الاحتجاج نفسه يرفعون العلم الفلسطيني ويرتدون الكوفية الفلسطينية.
هكذا كان - مع شعراوي - أول مواطنين عربيين توجّه لهما تهمة العداء لإسرائيل!
لم تكن معارضته لـ«كامب ديفيد» جملة عابرة في مسيرته، فقد تأسست على رؤى وأفكار واعتقادات دفع ثمنها، قبل أن يزج به - للمرة الرابعة - خلف القضبان في اعتقالات سبتمبر 1981 التي اغتيل السادات بعدها بنحو شهر - كأنه على موعد مع أهم تجربة في حياته التي طبعت الثمانينيات حتى يكاد يكون مستحيلاً التأريخ لها من دون التوقف عندها طويلاً.

* كاتب وصحافي مصري